القرار يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، وهذا يتعارض مع الميثاق الاسلامي للمؤتمر، وان «قضية العلاقات بين ايران واسرائيل هي من صميم السياسة الايرانية العليا الخاصة. أما بالنسبة لايقاف شحنات النفط عن بعض الدول العنصرية والاستعمارية، فإن ذلك لا يخضع للسياسة الايرانية بل انه من طبيعة عمل الشركات التي تتسلم النفط الايراني وتتولى توزيعه». واعلن المندوب الايراني ايضاً تحفظ بلاده على تلك الفقرات مهدداً بأن ايران ستضطر لتعليق عضويتها في المؤتمر الاسلامي، ان كان هناك اصرار على ابقاء مشروع القرار كما هو. واعلن المندوب الاندونيسي، بدوره، انه يرفض اي قرار يعرض المؤتمر او وحدة المسلمين الى الاهتزاز. واعترضت بعض الدول العربية وباكستان على ادانة الولايات المتحدة الاميركية، واقترحت حذف كلمة «الولايات المتحدة» لتصبح الفقرة عامة دون اي تحديد. لكن الوفد الفلسطيني، مدعماً من الجزائر وموريتانيا والصومال واليمن الديمقراطية وبعض الدول الاخرى، اصر على إبقاء الادانة واضحة وقوية، واضعاً المؤتمر أمام خيار وحيد وهو قبول النص كما ورد في مشروع القرار. وقد افلحت الباكستان في اقناع كل من ايران وتركيا واندونيسيا باللجوء إلى اسلوب آخر في مجابهة الفقرات المعترض عليها. وهكذا تحفظت ايران وتركيا على الفقرات المذكورة، بعد اقرار القرار وقبوله، في مؤتمر وزراء الخارجية، متضمناً النصوص الاساسية التي وضعها الوفد الفلسطيني[٣٧]. وقد تضمن القرار فيما يتعلق بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، تأكيداً لكل القرارات الاسلامية السابقة، فأيد العرب في نضالهم من أجل تحرير اراضيهم كما أيد حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير، وشرعية كفاحه. وادان اسرائيل لانتهاكها قرارات الامم المتحدة، واحتلالها أراضي عربية في حرب ١٩٦٧ وطلب منها الانسحاب من تلك الاراضي. كما ادانها بسبب الاجراءات التي تتخذها في الاراضي المحتلة، وبخاصة تهويد مدينة القدس، واعتبر تلك المدينة عربية مسلمة ورفض اي حل لا يعيد وضعها الى ما كان عليه قبل ٥ حزيران ١٩٦٧. وقرر «مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة». وجاء في القرارات، تأكيداً لمطالب م. ت. ف. ما يلي: يعرب المؤتمر «عن يقينه ان الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والادبي الذي تقدمه بعض الدول، بالأخص الولايات المتحدة الاميركية، لاسرائيل يمكنها من مواصلة تنفيذ سياستها العدوانية وترسيخ احتلالها للأراضي العربية». واكد المؤتمر ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ونضاله المشروع. وطالب بفتح مكاتب للمنظمة في الدول الاعضاء. وطلب من الدول الاسلامية ان تقطع علاقاتها باسرائيل، في كافة المجالات تدعيماً للتضامن الاسلامي[٣٨].

ومن الجدير بالذكر، أن الوفد الاردني ابدى تحفظه على الفقرة المتعلقة بتمثيل م. ت. ف. للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع، إلا أن هذا التحفظ جاء بعد اعلان الموافقة على القرار، فقرة فقرة، من قبل رئيس المؤتمر، وهكذا سقط التحفظ الاردني.

ومن الجدير بالذكر ايضاً، أن الانتصار المعنوي الذي حققه العرب في حرب ١٩٧٣ قد ساعد على أن يكون المؤتمر أكثر ايجابية من السابق، لذا اظهرت قراراته، على حد